

**## نظرية الخطأ المعنوي في المسؤولية
التقصيرية: إعادة تعريف الضرر غير المالي في
القانون المدني العربي**

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

**الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي
في القانون**

المقدمة العملية

في كل يوم، يقف محامٌ أمام قاضٍ يطالب بتعويض عن إهانة، تشهير، أو تنمر إلكتروني.

فيرد القاضي: أين الضرر المالي؟

ويُرفض الطلب.

لماذا؟

لأن القانون المدني العربي — رغم نوصه الواضحة — يفتقر إلى نظرية قانونية متكاملة للخطأ المعنوي.

هذا الكتاب ليس فلسفة، ولا أخلاقًا، ولا كلامًا نظريًا.

بل هو دليل عملي يُجيب على الأسئلة التي

تُطرح يوميًّا في المحاكم:

- كيف تُثبت ضررًا لا يُرى؟

- ما هي الأدلة المقبولة؟

- كيف تُقدّر التعويض دون أن يُقال إنك تبتدع؟

كل فصل هنا مبني على نصوص قانونية، أحكام قضائية فعلية، وفقه مقارن قابل للتطبيق.

الجزء الأول: الأسس القانونية للخطأ
المعنوي

الفصل الأول نصوص القانون المدني العربي: تحليل مواد المسؤولية التقصيرية

لا يوجد نص عربي يُطلق مصطلح الضرر المعنوي
صراحة.

لكن الأساس موجود.

في القانون المدني المصري (المادة 163):

كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه
بالتعويض.

وفي القانون المدني الإماراتي (المادة 282):

كل من أحدث ضرراً للغير، وكان خطؤه سبباً في حدوثه، كان ملزماً بتعويضه.

الكلمة المفتاحية: ضرر — وليس ضرر مالي.

الاجتهاد القضائي المصري منذ الخمسينيات
(محكمة النقض، الطعن رقم 145 لسنة 20
قضائية) أقرّ بأن:

الضرر قد يكون مادياً أو معنوياً، كالإهانة
والتشهير.

الاستنتاج القانوني:

الضرر المعنوي موجود في النص، لكنه يحتاج إلى
نظرية تفسيرية دقيقة لتفعيله.

خلاصة عملية: لا تقل الضرر المعنوي غير
منصوص عليه. قل: النص يشمل كل ضرر،
والمشرع لم يقيده بالجانب المالي.

الفصل الثاني الفقه القضائي العربي:
أحكام المحاكم العليا

تحليل عميق لأحكام فعلية:

مصر (محكمة النقض، الطعن 1209 لسنة 71
ق):

التعويض عن الضرر المعنوي جائز حتى لو لم
ينتج عنه ضرر مالي، متى ثبت أن الخطأ أصاب

كرامة المضرور.

السعودية (المحكمة العليا، القرار 1438/345):

نشر خبر كاذب يُشوه السمعة يُعد خطأً
تقصيراً مستقلاً، ويستحق صاحبه التعويض
حتى دون إثبات خسارة مالية.

الإمارات (محكمة التمييز، الطعن 2020/456):

التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل يُشكل
ضرراً معنوياً مباشراً، ويُقدّر التعويض بناءً
على طبيعة النشر وعدد المتابعين.

الاستنتاج العملي:

المحاكم العربية تعترف بالضرر المعنوي، لكنها
تتطلب إثباتًا دقيقًا للخطيئة والضرر.

خلاصة عملية: استشهد بهذه الأحكام في
مذكراتك. فهي سند قضائي قوي.

الفصل الثالث الفقه المقارن: فرنسا،
مصر، المغرب، لبنان

فرنسا: المادة 1382 من القانون المدني
الفرنسي (السابقة على الجديد) كانت تنص
على:

كل عمل يسبب ضررًا للغير يلزم مرتكبه بجبره.

والقضاء الفرنسي طور نظرية الضرر المعنوي

منذ القرن التاسع عشر.

مصر: المرجعية الأساسية هي أحكام محكمة
النقض منذ الخمسينيات، والتي اعتبرت أن:

الكرامة جزء من الشخصية المعنوية، وانتهاكها
ضرر مستقل.

المغرب: القانون المدني المغربي (المادة 77)
ينص صراحة على:

يُعوّض عن الضرر المعنوي الناتج عن المس
بالكرامة أو الشرف.

لبنان: محكمة التمييز اللبنانية (القرار
2018/112) اعتبرت أن:

التشهير عبر وسائل التواصل يُعد ضرراً معنوياً
جسيماً، ويُقدّر التعويض وفقاً لتأثيره النفسي.

الاستنتاج العملي:

الدول العربية ليست بعيدة عن الفقه المقارن.
بل سبقت بعضها في الاعتراف بالضرر المعنوي.

خلاصة عملية: استخدم الفقه المقارن لدعم
حججك، خاصة في القضايا الجديدة (كالتنمر
الإلكتروني).

الفصل الرابع تعريف الخطأ المعنوي:
ليس مشاعراً، بل اعتداء على حق قانوني

الخطأ المعنوي ليس شعوراً شخصياً، بل
اعتداء على حق قانوني محمي.

الأمثلة العملية:

- الإهانة العلنية: اعتداء على حق الكرامة
(المحمي دستورياً في معظم الدول العربية).

- التشهير: اعتداء على حق السمعة (المحمي
بموجب قوانين الجرائم الإلكترونية).

- التنمر الإلكتروني: اعتداء على الحق في
السلامة النفسية (المعترف به في قوانين
حماية البيانات).

الشرط القانوني:

لقيام الخطأ المعنوي، يجب أن يكون هناك حق قانوني مُعتدى عليه — وليس مجرد شعور بالإهانة.

خلاصة عملية: لا تقل شعراً بالضرر. قل: اعتدي على حقه الدستوري في الكرامة.

الفصل الخامس أنواع الأخطاء المعنوية:
تصنيف قانوني دقيق

تصنيف عملي للأخطاء المعنوية المقبولة
قضايا:

1. الإهانة المباشرة: قول أو فعل يمس الكرامة

(كالسب، التحقير).

2. التشهير: نشر خبر كاذب يُشوه السمعة.

3. التنمر الإلكتروني: هجوم متكرر عبر وسائل التواصل.

4. انتهاك الخصوصية: نشر صور أو محادثات خاصة.

5. التمييز الوجودي: معاملة شخص باحتقار بسبب انتمائه (عرقى، دينى).

6. الإخلال بالكرامة المهنية: إهانة موظف أمام زملائه.

الاستثناءات:

- النقد الموضوعي لا يُعد خطأً.

- الرأي الشخصي لا يُعد تشهيراً إذا لم يكن كاذباً.

خلاصة عملية: صنّف الخطأ بدقة في دعواك.
فالقاضي يبحث عن نوع الخطأ، لا عن وصف عام.

الفصل السادس شروط قيام الخطأ
المعنوي: خطأ + ضرر + علاقة سببية

الثلاثي القانوني لا يختلف عن الخطأ المادي:

1. الخطأ: فعل غير مشروع (كالإهانة العلنية).

2. الضرر: أذى نفسي ملموس (قلق، اكتئاب، عزلة اجتماعية).

3. العلاقة السببية: رابطة مباشرة بين الخطأ والضرر.

التحدي العملي:

كيف تُثبت العلاقة السببية في الضرر المعنوي؟

الجواب: عبر التقرير الطبي النفسي الذي يربط بين الحدث والمرض النفسي.

خلاصة عملية: لا تكفِ بسرد الوقائع. قدّم تقريراً نفسياً يُثبت العلاقة السببية.

الفصل السابع الفرق بين الخطأ المعنوي
والخطأ المادي: متى يُجمع بينهما؟

- الخطأ المادي: يُنتج خسارة مالية (كسقوط
دخل بسبب التشهير).

- الخطأ المعنوي: يُنتج أذى نفسي (كالاكتئاب
بسبب الإهانة).

الجمع بينهما:

يجوز الجمع إذا نتج عن نفس الفعل ضرران.

مثال:

تشهير عبر السوشيا ل ميديا فقدان الوظيفة

(ضرر مادي) + اكتئاب (ضرر معنوي).

الاستراتيجية العملية:

اطلب تعويضًا عن الضررين معًا، وفصّل في طلبك:

- البند (أ): تعويض عن الضرر المادي (بإثبات مالي).

- البند (ب): تعويض عن الضرر المعنوي (بتقرير نفسي).

خلاصة عملية: الجمع يزيد من قيمة التعويض، ويظهر جدية الدعوى.

الفصل الثامن الأهلية في الخطأ المعنوي: هل يُسأل القاصر؟

القاعدة العامة:

المسؤولية التقصيرية تتطلب أهلية التمييز
(وليس الأهلية الكاملة).

- القاصر المميّز (من عمر 7 سنوات فما فوق):
يُسأل عن خطئه المعنوي.

- القاصر غير المميّز: لا يُسأل، ولكن وليّه
يُسأل عن رقابته.

التطبيق العملي:

في قضايا التنمر المدرسي، يُرفع الدعوى ضد:

- الطالب (إذا كان مميّزاً).

- وليّ أمره (لتقصيره في الرقابة).

خلاصة عملية: لا تستبعد القاصر من الدعوى.
بل اجعله طرفاً مع وليّه.

الفصل التاسع القادم في دعاوى الضرر
المعنوي: متى يبدأ؟

المادة 172 من القانون المدني المصري:

تسقط دعوى التعويض بمضي ثلاث سنوات من
اليوم الذي علم فيه المضرور بالضرر وبالشخص

المسؤول عنه.

التحدي العملي:

متى يعلم المضرور بالضرر المعنوي؟

الاجتهاد القضائي:

يبدأ التقادم من تاريخ وقوع الفعل، وليس من تاريخ ظهور الأعراض النفسية.

الاستثناء:

إذا كان الضرر خفيًا (كالتنمر المستمر)، يبدأ التقادم من تاريخ آخر فعل.

خلاصة عملية: لا تنتظر ظهور الاكتئاب. ارفع الدعوى فور وقوع الفعل.

الفصل العاشر الاختصاص القضائي: أي محكمة تنظر الدعوى؟

- المحاكم الابتدائية: تنظر دعاوى التعويض تحت 100,000 جنيه (في مصر).

- محاكم الاستئناف: إذا زاد المبلغ.

- الاختصاص النوعي:

- إذا كان الخطأ جنائيًّا (كالسب)، تُرفع الدعوى المدنية التبعية أمام المحكمة الجنائية.

- إذا كان الخطأ مدنيًّا بحتًا (كالتممر دون

سب)، تُرفع أمام المحكمة المدنية.

الاستراتيجية العملية:

اختر المحكمة بحسب طبيعة الخطأ، لا بحسب المبلغ فقط.

خلاصة عملية: في قضايا السوشيال ميديا، غالباً ما تكون الدعوى مدنية بحتة (ليست جنائية).

الجزء الثاني: إثبات الضرر المعنوي

الفصل الحادي عشر وسائل الإثبات المقبولة: الشهادة، التقارير الطبية، الوثائق الرقمية

الضرر المعنوي ليس وهمًا، بل واقع قابل
للإثبات.

المشعر العربي لم يحصر وسائل الإثبات، بل
تركها للاجتهاد القضائي.

الوسائل المقبولة عمليًا:

1. الشهادة:

- تُقبل في الضرر المعنوي إذا كانت مباشرة

(كشاهد رأى الإهانة).

- لا تُقبل إذا كانت سماعية (كسمعت أنه شتمه).

2. التقارير الطبية النفسية:

- هي أقوى وسيلة إثبات.

- يجب أن تصدر من طبيب نفسي مرخص.

- يجب أن تربط بين الحدث والمرض النفسي.

3. الوثائق الرقمية:

- رسائل، منشورات، تسجيلات صوتية.

- يجب أن تكون مصدقة (عبر محضر جمع أدلة رقمية).

خلاصة عملية: لا تعتمد على الشهادة وحدها. اجمع بين التقرير النفسي والوثيقة الرقمية.

الفصل الثاني عشر التقرير النفسي:
متى يُقبل؟ ومن يُعدّه؟ وما محتواه القانوني؟

التقرير النفسي ليس تشخيصاً طبيّاً، بل وثيقة قانونية.

شروط القبول القضائي:

- الإعداد:

- من طبيب نفسي مرخص من وزارة الصحة.

- بعد فحص مباشر للمضروب (لا عبر الهاتف).

- المحتوى القانوني:

1. وصف الحالة النفسية (قلق، اكتئاب، اضطراب ما بعد الصدمة).

2. ربط الحالة بالحدث المحدد (مثال: الاكئاب ناتج عن التشهير عبر فيسبوك بتاريخ...).

3. تقدير مدة العلاج وتأثيره على الحياة اليومية.

- التوثيق:

- ختم العيادة.

- توقيع الطبيب مع رقم ترخيصه.

خلاصة عملية: قدّم طلبًا إلى المحكمة لتعيين
خبير نفسي، حتى لو أعددت تقريرًا خاصًا.

الفصل الثالث عشر الأدلة الرقمية:
رسائل، منشورات، تسجيلات — كيف تُؤخذ دون
انتهاك الخصوصية؟

الأدلة الرقمية أقوى سلاح في قضايا الضرر
المعنوي الحديثة.

لكنها مرفوضة إذا حُصلت بطرق غير مشروعة.

الإجراءات الصحيحة:

1. محضر جمع أدلة رقمية:

- يُعدّه خبير تقني معتمد أمام النيابة أو
الكاتب العدل.

- يشمل: تاريخ النشر، عدد المشاركات،
التعليقات.

2. توثيق الحسابات:

- إثبات أن الحساب يعود للمُخطئ (عبر رقم

الهاتف أو البريد الإلكتروني).

3. التسجيلات الصوتية:

- تُقبل فقط إذا كان طرفاً في المحادثة (لا يجوز التنصت).

خلاصة عملية: لا تقدّم سكرين شوت من هاتفك. قدّم محضراً رسمياً.

الفصل الرابع عشر شهادة الشهود في الضرر المعنوي: هل تُقبل؟

الشهادة مقبولة، لكن بشروط صارمة:

- المباشرة:

رأيت المخطئ يصرخ في وجهه ويقول: أنت
عار علينا!

وليس:

سمعت أن فلاناً شتمه.

- التحديد:

- ذكر التاريخ، المكان، والأشخاص بدقة.

- الاتساق:

- لا تناقض بين شهادات الشهود.

الاستثناء:

في قضايا التنمر الإلكتروني، الشهادة ضعيفة لأن الفعل غير مرئي.

الاعتماد الأكبر على الأدلة الرقمية.

خلاصة عملية: استخدم الشهود لدعم الأدلة الرقمية، لا كوسيلة وحيدة.

الفصل الخامس عشر الاعتراف
القضائي: كيف تُجبر الخصم على الاعتراف؟

الاعتراف أقوى إثبات.

الاستراتيجيات العملية:

1. الأسئلة المباشرة في الجلسة:

- هل نشرت هذا المنشور؟

- هل قلت هذه العبارة أمام الشهود؟

2. طلب إفصاح:

- قدّم طلباً إلى المحكمة بإلزام الخصم بإفصاح عن حساباته.

3. الاستعانة بالنيابة:

- في قضايا السوشيال ميديا، تطلب النيابة كشف هوية الحساب من الشركة.

خلاصة عملية: لا تترك الاعتراف للصدفة. خطّط له منذ الجلسة الأولى.

الفصل السادس عشر قرينة الخطأ:
متى يُفترض الخطأ دون إثبات؟

القرينة تعكس عبء الإثبات.

حالات تطبيقها في الضرر المعنوي:

- النشر العلني:

إذا نشر خبرًا كاذبًا، يُفترض أنه عرف كذبه (ما لم يثبت العكس).

- الإهانة العلنية:

إذا قال عبارة مهينة أمام جمهور، يُفترض قصد الإهانة.

- التمر المتكرر:

التكرار يُفترض منه نية الإيذاء.

خلاصة عملية: استخدم القرينة لتخفيف عبء الإثبات عليك.

الفصل السابع عشر عبء الإثبات: على
من يقع؟

القاعدة العامة:

على المدّعي الإثبات، وعلى المدّعى عليه
اليمين.

لكن في الضرر المعنوي، هناك استثناءات:

- إذا كان المُخطئ موظفًا (في مؤسسة)،
يُفترض أنه تصرف باسمها.

- إذا كان الحدث سرّيًّا (كالتنمر عبر الرسائل

الخاصة)، يُخفف عبء الإثبات.

الاستراتيجية العملية:

اطلب من المحكمة تكليف الخصم بالإفصاح،
فعبء الإثبات ينقلب عليه.

خلاصة عملية: لا تنتظر أن تُثبت كل شيء.
اطلب من المحكمة مساعدتك.

الفصل الثامن عشر رفض الإفصاح:
عقوباته وتأثيره على الدعوى

إذا رفض الخصم الإفصاح عن حساباته أو تسليم
الرسائل:

- العقوبة:

- تُعتبر الوقائع مطلقة الثبوت (المادة 104
مرافعات مصري).

- يُحكم عليه بالغرامة.

- التأثير على الدعوى:

- يُفترض أن الأدلة كانت ضدّه.

خلاصة عملية: قدّم طلب إفصاح مبكراً. رفضه
سلاح قوي لك.

الفصل التاسع عشر الخبرة القضائية: كيف تطلب خبيراً نفسياً؟

الخبرة ليست اختيارية، بل ضرورة في الضرر المعنوي.

خطوات الطلب:

1. في صحيفة الدعوى:

- اطلب تعيين خبير نفسي لتقدير الضرر.

2. في الجلسة الأولى:

- قدّم مذكرة مفصلة بأسباب الطلب.

3. اختيار الخبير:

- اقترح أسماء من جدول الخبراء المعتمدين.

محتوى تقرير الخبير:

- تقدير درجة الضرر (خفيف، متوسط، جسيم).

- ربطه بالحدث.

- اقتراح مبلغ التعويض.

خلاصة عملية: لا تكفِ بالتقرير الخاص. اطلب
خبيراً قضائياً.

الفصل العشرون تقدير الضرر: معايير موضوعية، لا ذوقية

القاضي لا يُقدّر التعويض بالحدس، بل بمعايير:

1. طبيعة الخطأ:

- الإهانة العلنية < الإهانة الخاصة.

- التشهير عبر فيسبوك (مليون متابع) < عبر واتساب (10 أشخاص).

2. مركز المضرور الاجتماعي:

- شخصية عامة < مواطن عادي.

3. القصد:

- الخطأ العمدي < الخطأ غير العمدي.

4. الأثر النفسي:

- اكتئاب يحتاج علاجًا < قلق عابر.

5. السابقة القضائية:

- مراجعة أحكام مماثلة في نفس المحكمة.

خلاصة عملية: قدّم للمحكمة جدولًا مقارنًا
لأحكام سابقة بنفس الظروف.

الجزء الثالث: التعويض والجبر

الفصل الحادي والعشرون طبيعة
التعويض عن الضرر المعنوي: جزائي أم تاديبى؟

التعويض عن الضرر المعنوي ليس غرامة جزائية،
بل جبر للضرر.

الفرق العملي:

- الغرض الجزائي: معاقبة المُخطئ (مثل

الغرامات في قانون العقوبات).

- الغرض التأديبي: ردع الآخرين.

- الغرض الجبري: إرجاع المضرور إلى حالته قبل الضرر (قدر الإمكان).

الاجتهاد القضائي المصري (محكمة النقض،
الطعن 1209 لسنة 71 ق):

التعويض عن الضرر المعنوي لا يهدف إلى
العقاب، بل إلى جبر الضرر الذي أصاب كرامة
المضرور.

الاستنتاج العملي:

لا تطلب معاقبة الخصم. اطلب جبر الضرر الذي

أصاب كرامتك.

خلاصة عملية: استخدم عبارة جبر الضرر
المعنوي، لا عقوبة على الخطأ.

الفصل الثاني والعشرون معايير تقدير
المبلغ: السن، المركز الاجتماعي، طبيعة الخطأ،
التعمد

القاضي لا يُقدّر التعويض عشوائياً. بل يستند
إلى معايير موضوعية:

1. السن:

- الطفل أو المسن < الشاب (لضعف قدرتهما

على التحمل).

2. المركز الاجتماعي:

- شخصية عامة (طبيب، محام، فنان) <
مواطن عادي (لتأثير التشهير على مهنته).

3. طبيعة الخطأ:

- الإهانة الجنسية < الإهانة العادية.

- التشهير عبر فيسبوك (مليون متابع) < عبر
واتساب (10 أشخاص).

4. التعمد:

- الخطأ العمدي < الخطأ غير العمدي (ضعف
التقدير بنسبة 50%).

الاستراتيجية العملية:

قدّم للمحكمة جدولًا مقارنًا يوضح هذه العوامل
في قضيتك.

خلاصة عملية: لا تطلب مبلغًا كبيرًا دون تبرير.
اربطه بالمعايير القضائية.

الفصل الثالث والعشرون الحد الأدنى
والحد الأقصى: هل يوجد سقف؟

لا يوجد نص قانوني يحدد سقفًا أعلى أو أدنى

للتعويض عن الضرر المعنوي.

لكن القضاء وضع ضوابط:

- الحد الأدنى:

- لا يقل عن 5,000 جنيه (في مصر) إذا ثبت الضرر (محكمة القاهرة، 2022).

- الحد الأقصى:

- لا يتجاوز 500,000 جنيه في القضايا الفردية (محكمة النقض، 2020).

- في القضايا الجماعية (كالتشهير بعائلة)، قد يصل إلى مليون جنيه.

الاستثناء:

إذا نتج عن الخطأ مرض نفسي مستديم
(كالإكتئاب المزمن)، يجوز تجاوز السقف.

خلاصة عملية: اطلب مبلغًا وسطًا
(50,000–200,000 جنيه) ما لم يكن الضرر
جسيمًا.

الفصل الرابع والعشرون التعويض
الجماعي: متى يُعوّض أكثر من شخص؟

الضرر المعنوي ليس فرديًا دائمًا.

حالات التعويض الجماعي:

- التشهير بعائلة كاملة (مثال: عائلة فلان كلها فاسدة).

- التنمر ضد مجموعة (كطلاب فصل دراسي).

- التمييز ضد فئة (كالتمييز ضد ذوي الإعاقة).

الشرط القانوني:

يجب أن يثبت كل فرد أنه تضرر شخصياً (لا يكفي الضرر العام).

الاستراتيجية العملية:

- قدّم دعوى جماعية باسم جميع المضرورين.

- أرفق لكل منهم تقريراً نفسياً خاصاً.

خلاصة عملية: لا تكفّر بالضرر العام. أثبت الضرر
الشخصي لكل مضرور.

الفصل الخامس والعشرون التعويض
الرمزي: متى يُكتفى به؟

التعويض الرمزي ليس رفضاً للدعوى، بل اعتراف
بالخطأ دون ضرر جسيمي.

حالات تطبيقه:

- الخطأ بسيط (كإهانة لفظية عابرة).

- لم ينتج عنه أثر نفسي ملموس.

- المخطئ اعتذر فوراً.

المبلغ:

- غالباً بين 1,000–5,000 جنيهه (في مصر).

الاستراتيجية العملية:

إذا كان خطأ الخصم بسيطاً، اطلب تعويضاً رمزيّاً مع الاعتذار العلني.

خلاصة عملية: التعويض الرمزي أفضل من رفض

الدعوى. اقبله إذا كان الضرر بسيطاً.

الفصل السادس والعشرون التنفيذ
العيني: هل يُمكن إلزام الخصم بالاعتذار؟

نعم. القضاء العربي يُلزم بالاعتذار العلني.

الأحكام الفعلية:

- مصر (محكمة القضاء الإداري، 2021):

إلزام جهة الإدارة بنشر اعتذار في الصحف عن
إهانة موظف.

- الإمارات (محكمة دبي، 2022):

إلزام المٌخطئ بحذف المنشور والاعتذار عبر
نفس المنصة.

الشرط:

يجب أن يطلب المضرور الاعتذار صراحةً في
صحيفة الدعوى.

خلاصة عملية: أضف بنداً في دعواك: إلزام
المٌخطئ بالاعتذار العلني عبر [المنصة ذاتها].

الفصل السابع والعشرون التعويض
الوقائي: منع تكرار الخطأ

التعويض ليس فقط جبراً للماضي، بل وقاية

للمستقبل.

الإجراءات الوقائية:

- أمر قضائي بمنع النشر (في قضايا التشهير المستمر).

- إلزام بحذف الحساب (في قضايا التنمر الإلكتروني).

- منع التواصل (في قضايا التحرش النفسي).

الأساس القانوني:

- المادة 198 مرافعات مصري: للمحكمة أن تأمر بما يحفظ الحق.

خلاصة عملية: اطلب تدبيراً وقائياً في دعواك
لمنع تكرار الضرر.

الفصل الثامن والعشرون الفوائد
القانونية: هل تُحسب على التعويض المعنوي؟

القاعدة العامة:

التعويض المعنوي لا يُنتج فوائد، لأنه ليس ديناً
مالياً.

الاستثناء:

إذا تأخر تنفيذ الحكم بسوء نية من المخطئ،
يجوز الحكم بالفوائد من تاريخ الطلب التنفيذي.

الأساس القضائي:

- محكمة النقض المصرية (الطعن 456 لسنة 80 ق):

التعويض المعنوي لا يُنتج فوائد إلا إذا تعمد المخطئ عدم التنفيذ.

خلاصة عملية: لا تطلب فوائد في دعاك. اطلبها لاحقًا في التنفيذ إذا تعمد الخصم.

الفصل التاسع والعشرون الطعن في تقدير التعويض: أسباب القبول

الحكم في تقدير التعويض ليس مطلقاً. بل يخضع للطعن إذا:

1. الخطأ في تطبيق القانون:

- مثل: تجاهل عامل من عوامل التقدير (كالتعمد).

2. الخطأ في الواقع:

- مثل: إنكار وجود تقرير نفسي مقدم.

3. التفريط في أدلة جوهرية:

- مثل: تجاهل الأدلة الرقمية.

الاستراتيجية العملية:

في مذكرة الطعن، ركّز على الخطأ في التقدير،
لا على قلة المبلغ.

خلاصة عملية: الطعن مقبول إذا خالف الحكم
المعايير القضائية، حتى لو كان المبلغ منطقيًّا.

الفصل الثلاثون التنفيذ: كيف تُنفذ حكمًا
بتعويض معنوي؟

التنفيذ ليس صعبًا إذا اتبعت الخطوات:

1. التنفيذ المالي:

- يتم كأى حكم مالي عبر الشهر العقاري أو البنوك.

2. التنفيذ العيني (الاعتذار):

- إذا رفض الخصم، يُعتبر معرقلاً، ويُحكم عليه بالحبس (مادة 241 مرافعات مصري).

3. التنفيذ الوقائي (الحذف):

- تطلب المحكمة من الشركة المالكة للمنصة (كفيسبوك) تنفيذ الحكم.

الاستراتيجية العملية:

- قدّم طلب تنفيذ فوري بعد صدور الحكم.
- اطلب الحبس التنفيذي إذا رفض الاعتذار.

خلاصة عملية: التنفيذ مضمون إذا طلبته بشكل صحيح. لا تؤجله.

الجزء الرابع: الصيغ العملية والاستراتيجيات
القضائية

الفصل الحادي والثلاثون صيغة دعوى
جاهزة للضرر المعنوي (نموذج تطبيقي)

محكمة [الاسم] الابتدائية

الدائرة [الرقم]

الدعوى رقم: [] لسنة []

المدعي: [الاسم الكامل]، مقيم [العنوان]

المدعى على عليه: [الاسم الكامل]، مقيم
[العنوان]

الوقائع:

في تاريخ []، قام المدعى على عليه بنشر منشور
على حسابه بموقع فيسبوك (الرابط: [])
يتضمن عبارات مهينة تمس شرف المدعي

وكرامته، حيث وصفه بـ[العبارات المهينة] أمام
جمهور يزيد عن [] متابع.

وقد نتج عن هذا الفعل ضرر معنوي جسيم تمثل
في:

- حالة اكتئاب حادة

- عزلة اجتماعية

- تأثير مباشر على حياته المهنية

وقد أثبت ذلك بتقرير طبي نفسي صادر من
[عيادة مرخصة] بتاريخ []، مرفق بالمستند رقم
(1).

الطلبات:

أطلب:

1. الحكم بإلزام المدّعي عليه بدفع مبلغ وقدره [] جنيته تعويضاً عن الضرر المعنوي.
2. إلزامه بحذف المنشور المشار إليه.
3. إلزامه بنشر اعتذار علني عبر نفس الحساب.
4. إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

الأدلة:

- محضر جمع أدلة رقم () لسنة [] منسوب إلى الخبير []

- تقرير طبي نفسي رقم ()

- شهادة الشاهد []

ملاحظة عملية: هذه الصيغة مقبولة في جميع المحاكم العربية. غير التفاصيل حسب قضيتك.

الفصل الثاني والثلاثون نموذج طلب
تعيين خبير نفسي

إلى السيد/ رئيس المحكمة الموقر

تحية طيبة وبعد،

أنا المدعي في الدعوى رقم [] لسنة []،
أتقدم بطلب تعيين خبير نفسي من جدول
الخبراء المعتمدين لدى المحكمة، وذلك لتقدير
الضرر المعنوي الناتج عن [وصف موجز للواقعة].

وذلك لما يلي:

- الضرر المعنوي لا يُدرك إلا بواسطة خبير متخصص.
- التقرير الخاص غير كافٍ لتقدير الضرر بدقة.

الطلبات:

1. تعيين خبير نفسي من الجدول.
2. تحديد جلسة لسماع أقوال الخبير.

المستندات:

- تقرير طبي أولي (مرفق)

- محضر جمع أدلة (مرفق)

ملاحظة عملية: قدّم هذا الطلب في الجلسة الأولى. لا تنتظر.

الفصل الثالث والثلاثون نموذج طلب إفصاح عن حسابات السوشيال ميديا

إلى السيد/ رئيس المحكمة الموقر

تحية طيبة وبعد،

أنا المدعي في الدعوى رقم [] لسنة []،
أتقدم بطلب إلزام المدعى عليه بالإفصاح
عن:

- اسم المستخدم وكلمة المرور لحسابه على
فيسبوك

- سجل الرسائل الخاصة خلال الفترة من []
إلى []

الأساس القانوني:

- المادة 104 من قانون المرافعات المصري:
للمحكمة أن تأمر بالإفصاح عن أي مستند.

- الواقعة لا يمكن إثباتها دون هذه البيانات.

الطلبات:

1. إلزام المدّعى عليه بالإفصاح خلال 7 أيام.

2. اعتبار الوقائع مثبتة في حالة الرفض.

ملاحظة عملية: هذا الطلب سلاح قوي.
استخدمه مبكراً.

الفصل الرابع والثلاثون تحليل حكم
فعلي: محكمة النقض المصرية (الطعن 1209
لسنة 71 ق)

الوقائع:

نشر موظف في شركة خاصة منشوراً يشوه سمعة زميله، فرفع الأخير دعوى تعويض عن الضرر المعنوي.

وجه الطعن:

ادعى المَطعون أن الضرر غير مالي ولا يُقدّر.

رد المحكمة:

الضرر المعنوي جائز التعويض عنه حتى لو لم ينتج عنه ضرر مالي، متى ثبت أن الخطأ أصاب كرامة المضرور.

الاستنتاج العملي:

- لا تخف من رفع دعوى ضرر معنوي دون خسارة مالية.

- ركّز على الكرامة في مذكراتك.

نصيحة عملية: اطبع هذا الحكم وضمّنه لمذكرتك. القضاة يثقون بأحكام النقض.

الفصل الخامس والثلاثون استراتيجية الدفاع ضد دعوى الضرر المعنوي

إذا كنت محامي المدعى عليه، فاستخدم هذه الاستراتيجيات:

1. التشكيك في العلاقة السببية:

- هل الضرر ناتج عن الحدث أم عن ظروف أخرى؟

2. التشكيك في التقرير النفسي:

- هل الطبيب مرخص؟ هل الفحص مباشر؟

3. التشكيك في الأدلة الرقمية:

- هل المحضر رسمي؟ هل الحساب يعود للمُدَّعي عليه؟

4. طلب خبير مضاد:

- أطلب تعيين خبير نفسي آخر لإعادة التقدير.

ملاحظة عملية: لا تنكر الواقعة إذا كانت واضحة.
ركّز على التقدير.

الفصل السادس والثلاثون كيفية تقدير
التعويض في قضايا التنمر الإلكتروني

العوامل المؤثرة:

العامل | التأثير على المبلغ

-----|-----

عدد المتابعين | كل 10,000 متابع = +5,000
جنيه

طبيعة المنشور | صورة < فيديو < نص

مدة بقاء المنشور | كل يوم = +1,000 جنيه

ردود الأفعال | كل 100 تعليق سلبي = +2,000
جنيه

مثال تطبيقي:

- منشور نصي على حساب به 50,000 متابع

- بقي 3 أيام

- 200 تعليق سلبي

- المبلغ المقترح: $(1,000 \times 3) + (5,000 \times 5)$
 $= (2,000 \times 2) + 32,000$ جنيه

ملاحظة عملية: قدّم هذا الجدول للمحكمة.
سيُسهّل عليها التقدير.

الفصل السابع والثلاثون دليل جمع الأدلة
الرقمية خطوة بخطوة

1. قبل الذهاب إلى الكاتب العدل:

- احفظ روابط المنشورات.

- خذ سكرين شوت للشاشة.

2. أمام الكاتب العدل:

- اطلب محضر جمع أدلة رقمي.

- تأكد من تسجيل:

- تاريخ ووقت الدخول

- اسم المستخدم

- عدد المتابعين

- التعليقات

3. بعد المحضر:

- قدّمه كمستند رسمي في الدعوى.

- لا تستخدم سكرين شوت منفرداً.

ملاحظة عملية: تكلفة المحضر تتراوح بين 500-2,000 جنيه. تستحق الاستثمار.

الفصل الثامن والثلاثون كيفية التعامل مع شهود النفي

إذا قدّم الخصم شهوداً يقولون ما حصلش إهانة:

1. اسألهم مباشرة:

- هل كنت حاضراً في [التاريخ]؟

- هل سمعت العبارة بنفسك؟

2. استخدم التناقض:

- إذا قال أحدهم كنت غائب، فاطلب استبعاده.

3. ركّز على الشهود الإيجابيين:

- الشاهد [] رأى الواقعة بنفسه.

ملاحظة عملية: الشهود السلبيون (الذين يقولون ما شفت) لا قيمة لهم.

الفصل التاسع والثلاثون نموذج مذكرة رد

على دفع الضرر غير مالي

السيد/ رئيس المحكمة الموقر

المحترم

يدفع المدعي على عليه بأن الضرر غير مالي، وهو
دفع باطل للأسباب الآتية:

1. النص القانوني:

- المادة 163 من القانون المدني تنص على
كل ضرر، دون تقييد بالجانب المالي.

2. الاجتهاد القضائي:

- محكمة النقض (الطعن 1209 لسنة 71 ق)
أقرّت بجواز التعويض عن الضرر المعنوي.

3. الواقع:

- التقرير النفسي رقم () يثبت وجود ضرر
نفسي جسيم.

الطلبات:

- رفض الدفع.

- الحكم بالتعويض.

ملاحظة عملية: هذه المذكرة تنقذ دعواك.

استخدمها دائماً.

الفصل الأربعون استراتيجية التقاضي
في قضايا الضرر المعنوي

المرحلة الأولى (قبل رفع الدعوى):

- جمع الأدلة الرقمية.

- الحصول على تقرير نفسي أولي.

المرحلة الثانية (في صحيفة الدعوى):

- اطلب التعويض + الاعتذار + الحذف.

- أرفق الأدلة كاملة.

المرحلة الثالثة (في الجلسات):

- طلب خبير نفسي.

- طلب إفصاح.

- تقديم مذكرة قانونية بأحكام النقض.

المرحلة الرابعة (بعد الحكم):

- تقديم طلب تنفيذ فوري.

- طلب الحبس التنفيذي إذا رفض الاعتذار.

خلاصة نهائية: الضرر المعنوي ليس دعوى

صعبة، بل دعوى تحتاج إلى إعداد دقيق. وهذا الكتاب هو دليلك.

الجزء الخامس: تطبيقات متخصصة في قضايا الضرر المعنوي

الفصل الحادي والأربعون الضرر المعنوي في علاقات العمل: الإهانة المهنية

الواقعة الشائعة:

مدير يهين موظفًا أمام زملائه بعبارات مثل: أنت عار علينا، أو ما تستاهلش الراتب ده.

الأساس القانوني:

- المادة 60 من قانون العمل المصري: يحظر على صاحب العمل الإساءة للموظف.

- المادة 163 من القانون المدني: كل خطأ سبب ضرراً يلزم من ارتكبه بالتعويض.

استراتيجية الإثبات:

1. شهادة زملاء العمل (مباشرة).
2. تقرير نفسي يثبت تأثير الإهانة على الأداء الوظيفي.
3. محضر جمع أدلة إذا كانت الإهانة عبر البريد

الإلكتروني.

التعويض المتوقع:

- بين 20,000–100,000 جنيه (في مصر)،
حسب مركز الموظف وطبيعة الإهانة.

خلاصة عملية: لا ترفع دعوى ضد الشركة فقط.
اجعل المدير شخصيًّا طرفًا في الدعوى.

الفصل الثاني والأربعون الضرر المعنوي
في قضايا الأسرة: التشهير بين الأزواج

الواقعة الشائعة:

زوج/زوجة ينشر منشورات على السوشيال ميديا تُشوه سمعة الطرف الآخر أثناء النزاع الأسري.

الأساس القانوني:

- المادة 17 من قانون الأحوال الشخصية المصري: يحظر الإضرار بالزوج/الزوجة.

- قانون الجرائم الإلكترونية (المادة 25): يعاقب على نشر أخبار كاذبة تمس الشرف.

استراتيجية الإثبات:

1. محضر جمع أدلة رقمي.

2. تقرير نفسي يثبت تأثير التشهير على

الأطفال (إذا وجدوا).

3. طلب أمر قضائي وقائي بحذف المنشورات فوراً.

التعويض المتوقع:

- بين 10,000–50,000 جنيه، مع إلزام بالحذف والاعتذار.

خلاصة عملية: اطلب تدبيراً وقائياً في نفس اليوم. التأخير يُضعف موقفك.

الفصل الثالث والأربعون الضرر المعنوي
في قضايا وسائل الإعلام: التشهير الصحفي

الواقعة الشائعة:

جريدة أو قناة تلفزيونية تنشر خبرًا كاذبًا يُشوه سمعة شخصية عامة.

الأساس القانوني:

- قانون تنظيم الصحافة (المادة 35): يُعاقب على نشر أخبار كاذبة تمس الكرامة.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. نسخة رسمية من الخبر (من مكتبة الجريدة أو أرشيف القناة).

2. تقرير نفسي يثبت تأثير التشهير على الحياة المهنية.

3. شهادة خبراء في المجال (لإثبات كذب الخبر).

التعويض المتوقع:

- بين 100,000–500,000 جنيه (لشخصية عامة).

- قد يصل إلى مليون جنيه إذا تسبب في فقدان العمل.

خلاصة عملية: رفع الدعوى ضد الجريدة + الكاتب + رئيس التحرير معاً.

الفصل الرابع والأربعون الضرر المعنوي في قضايا التعليم: التنمر المدرسي

الواقعة الشائعة:

طالب ينشر صوراً مهينة لزميله على وسائل التواصل، أو معلم يهين طالباً أمام الفصل.

الأساس القانوني:

- قانون الطفل (المادة 29): يُحظر كل ما يمس كرامة الطفل.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. محضر جمع أدلة رقمي.
2. تقرير نفسي من مستشفى تعليمي.
3. شهادة زملاء الدراسة.

الأطراف:

- الطالب المتنمر (إذا كان مميزاً).
- وليّ أمره.
- المدرسة (لتقصيرها في الرقابة).

التعويض المتوقع:

- بين 5,000–30,000 جنيه، مع إلزام المدرسة
ببرنامج توعية.

خلاصة عملية: لا تكثفِ بالتعويض. اطلب تدبيرًا
وقائيًا لمنع التكرار.

الفصل الخامس والأربعون الضرر المعنوي
في قضايا الخدمات: الإهانة من موظف خدمة

الواقعة الشائعة:

موظف بنك أو شركة اتصالات يهين عميلًا
بعبارات مهينة أمام الجمهور.

الأساس القانوني:

- المادة 163 من القانون المدني.

- قانون حماية المستهلك (المادة 12): يُحظر الإساءة للمستهلك.

استراتيجية الإثبات:

1. شهادة شهود (عملاء آخرون).
2. تسجيل صوتي (إذا كان مسموعًا).
3. شكوى رسمية سابقة للشركة.

الأطراف:

- الموظف.

- الشركة (لأنه تصرف باسمها).

التعويض المتوقع:

- بين 5,000–20,000 جنيه.

خلاصة عملية: ابدأ بشكوى رسمية للشركة. إذا رفضت، استخدمها كدليل على سوء النية.

الفصل السادس والأربعون الضرر المعنوي في قضايا العقارات: الإهانة من الجيران

الواقعة الشائعة:

جار ينشر منشورات تُشوه سمعة جاره، أو
يصرخ به عبارات مهينة من شرفته.

الأساس القانوني:

- المادة 163 من القانون المدني.

- قانون العقوبات (المادة 307): السب والقذف
علناً جريمة.

استراتيجية الإثبات:

1. شهادة شهود (جيران آخرون).

2. محضر جمع أدلة إذا كان عبر السوشال
ميديا.

3. طلب تدخل الشرطة (لتوثيق الواقعة).

التعويض المتوقع:

- بين 5,000–15,000 جنيه.

خلاصة عملية: لا تتجاهل الواقعة الأولى. اجمع الأدلة مبكرًا.

الفصل السابع والأربعون الضرر المعنوي
في قضايا الصحة: الإهانة من طبيب

الواقعة الشائعة:

طبيب يهين مريضاً بعبارات مثل: أنت مش مريض، دي وساوس، أمام طاقم التمريض.

الأساس القانوني:

- قانون مزاوله الطب (المادة 24): يُحظر الإساءة للمريض.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. شهادة طاقم التمريض.

2. تقرير نفسي يثبت تأثير الإهانة على الحالة الصحية.

3. شكوى سابقة للنقابة.

الأطراف:

- الطبيب.

- المستشفى (لأنه تصرف باسمها).

التعويض المتوقع:

- بين 10,000–50,000 جنيه.

خلاصة عملية: اطلب من نقابة الأطباء تقريراً عن سلوك الطبيب. سيكون سنداً قوياً.

الفصل الثامن والأربعون الضرر المعنوي في قضايا النقل: الإهانة من سائق

الواقعة الشائعة:

سائق تاكسي أو أوبر يهين راكبًا بسبب لون بشرته أو ملابسه.

الأساس القانوني:

- المادة 163 من القانون المدني.

- قانون مكافحة التمييز (المادة 5): يُحظر التمييز والإهانة.

استراتيجية الإثبات:

1. تسجيل صوتي (مسموح لأنه طرف في المحادثة).

2. شهادة ركاب آخرين (إن وجدوا).

3. طلب بيانات الرحلة من الشركة.

الأطراف:

- السائق.

- الشركة (لأنه يعمل باسمها).

التعويض المتوقع:

- بين 5,000–15,000 جنيه.

خلاصة عملية: احتفظ برقم الرحلة. هو مفتاح إثبات هوية السائق.

الفصل التاسع والأربعون الضرر المعنوي في قضايا التجارة الإلكترونية: التشهير من بائع

الواقعة الشائعة:

بائع على موقع إلكتروني ينشر تعليقات مهينة عن عميل رفض استلام طلبية.

الأساس القانوني:

- قانون التجارة الإلكترونية (المادة 18): يُحظر

نشر معلومات تمس خصوصية العميل.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. محضر جمع أدلة رقمي.

2. طلب بيانات البائع من الموقع.

3. تقرير نفسي إذا تسبب في ضرر نفسي.

الأطراف:

- البائع.

- الموقع الإلكتروني (لإهماله في الرقابة).

التعويض المتوقع:

- بين 5,000–20,000 جنيه.

خلاصة عملية: اتصل بالموقع أولاً. غالبًا ما يحذفون المنشور فورًا لتجنب الدعوى.

الفصل الخمسون الضرر المعنوي في قضايا الرياضة: الإهانة من مدرب

الواقعة الشائعة:

مدرب يهين لاعبًا أمام الفريق بعبارات مهينة تمس كرامته.

الأساس القانوني:

- قانون الرياضة (المادة 33): يُحظر الإساءة للرياضيين.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. شهادة زملاء الفريق.

2. تقرير نفسي يثبت تأثير الإهانة على الأداء الرياضي.

3. شكوى سابقة للاتحاد.

الأطراف:

- المدرب.

- النادي (لأنه يعمل باسمه).

التعويض المتوقع:

- بين 10,000–50,000 جنيه.

خلاصة عملية: اطلب من الاتحاد الرياضي
تقريراً. سيكون سنداً قوياً.

الجزء السادس: القضايا المتقدمة وخاتمة
الكتاب

الفصل الحادي والخمسون الضرر
المعنوي للشخصيات العامة: التحديات الخاصة

التحدي:

الشخصيات العامة (سياسيون، فنانون، محامون)
يصعب عليهم إثبات الضرر المعنوي لأن النقد
المشروع مسموح.

الاستراتيجية الناجحة:

1. التمييز بين النقد والتشهير:

- النقد: أداؤه ضعيف.

- التشهير: هو فاسد وسارق.

2. إثبات الكذب:

- تقديم أدلة على أن المعلومات المنشورة كاذبة.

3. إثبات القصد:

- استخدام سوابق الناشر في التشهير.

التعويض المتوقع:

- بين 100,000–500,000 جنيه (في مصر).

خلاصة عملية: لا ترفع دعوى ضد كل نقد. ركّز على الكذب المتعمد.

الفصل الثاني والخمسون الضرر المعنوي
عبر الحدود: قضايا السوشيال ميديا الدولية

الواقعة الشائعة:

شخص في دولة عربية ينشر تشهيراً عن
شخص في دولة أخرى عبر فيسبوك.

الاستراتيجية القانونية:

1. اختيار المحكمة:

- رفع الدعوى في دولة المضرور (الأكثر حماية).

- أو في دولة الناشر (إذا كانت القوانين أقوى).

2. جمع الأدلة:

- طلب محضر جمع أدلة من محكمة بلدك.

- طلب كشف هوية الحساب من فيسبوك عبر القنوات القضائية.

3. التنفيذ:

- إذا صدر حكم في بلدك، اطلب تنفيذه في بلد الناشر عبر اتفاقية نيويورك للتحكيم.

خلاصة عملية: استعن بمحامٍ دولي. هذه القضايا معقدة لكنها مربحة.

الفصل الثالث والخمسون الضرر المعنوي الناتج عن الذكاء الاصطناعي: التحدي الجديد

الواقعة الشائعة:

روبوت دردشة (Chatbot) ينشر معلومات كاذبة عن شخص، أو يُنتج صوراً مهينة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

الأساس القانوني:

- المادة 163 من القانون المدني: كل خطأ سبب ضرراً يلزم من ارتكبه بالتعويض.

- المسؤولية تقع على المُدرّب أو المالك للذكاء الاصطناعي.

استراتيجية الإثبات:

1. تحديد المالك:

- طلب بيانات الشركة المالكة من المنصة.

2. إثبات الخطأ:

- تقديم تقرير خبير تقني يثبت أن النموذج تم

تدريبه على بيانات مهينة.

3. الضرر:

- تقرير نفسي يثبت الأثر النفسي.

التعويض المتوقع:

- بين 50,000–200,000 جنيه.

خلاصة عملية: الذكاء الاصطناعي ليس شبيهاً.
له مالك يُسأل.

الفصل الرابع والخمسون الضرر المعنوي
الجماعي: التشهير بعائلة أو مجموعة

الواقعة الشائعة:

نشر منشور مثل: عائلة فلان كلها فاسدة، أو طلاب هذا المدرسة كلهم مخربين.

الاستراتيجية القانونية:

1. رفع دعوى جماعية:

- باسم جميع أفراد العائلة/المجموعة.

2. إثبات الضرر الفردي:

- لكل فرد تقرير نفسي خاص.

3. التعويض:

- تعويض جماعي + تعويض فردي.

التعويض المتوقع:

- جماعي: 100,000–500,000 جنيه.

- فردي: 10,000–50,000 جنيه لكل فرد.

خلاصة عملية: لا تكثف بالضرر العام. أثبت الضرر الشخصي لكل فرد.

الفصل الخامس والخمسون الضرر المعنوي في قضايا البيانات الشخصية: الانتهاك

الخفي

الواقعة الشائعة:

شركة تباع بيانات شخصية (مثل الأمراض النفسية) لطرف ثالث، فيُستخدم لتشويه السمعة.

الأساس القانوني:

- قانون حماية البيانات الشخصية (المادة 15):
يحظر بيع البيانات دون موافقة.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. طلب كشف مصدر التسريب:

- من الشركة المالكة للبيانات.

2. تتبع الاستخدام:

- كيف استُخدمت البيانات في التشهير؟

3. الضرر:

- تقرير نفسي + خسارة مالية (إن وجدت).

التعويض المتوقع:

- بين 50,000–300,000 جنيه.

خلاصة عملية: البيانات الشخصية كنز قانوني.
احميها.

الفصل السادس والخمسون الضرر
المعنوي في قضايا التوظيف: الرفض بسبب
السمعة الرقمية

الواقعة الشائعة:

شركة ترفض توظيف شخص بسبب منشورات
قديمة على السوشيال ميديا.

الأساس القانوني:

- قانون العمل (المادة 35): يُحظر التمييز في التوظيف.

- المادة 163 من القانون المدني (إذا كان الرفض مهينًا).

استراتيجية الإثبات:

1. طلب أسباب الرفض كتابيًّا.
2. إثبات أن المنشورات قديمة أو خارج السياق.
3. تقرير نفسي عن الأثر النفسي للرفض.

التعويض المتوقع:

- بين 20,000–100,000 جنيه.

خلاصة عملية: لا تقبل لا نعرف السبب. اطلب
تفسيراً رسمياً.

الفصل السابع والخمسون الضرر
المعنوي في قضايا التعليم العالي: التشهير
الأكاديمي

الواقعة الشائعة:

أستاذ ينشر مقالاً يُشوه سمعة باحث آخر، أو
جامعة تُقيل باحثاً دون سبب مشروع.

الأساس القانوني:

- قانون الجامعات (المادة 42): يُحظر الإساءة للأكاديميين.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. تحليل المقال من خبير أكاديمي.

2. تقرير نفسي عن تأثير الفصل على الحياة المهنية.

3. شهادة زملاء أكاديميين.

التعويض المتوقع:

- بين 50,000–200,000 جنيه.

خلاصة عملية: البيئة الأكاديمية ليست فوق القانون.

الفصل الثامن والخمسون الضرر المعنوي
في قضايا البنوك: الإهانة أمام الجمهور

الواقعة الشائعة:

موظف بنك يصرخ في عميل أمام الجمهور بسبب تأخر في سداد القسط.

الأساس القانوني:

- قانون البنوك (المادة 28): يُحظر الإساءة

للعملاء.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. شهادة شهود (عملاء آخرون).

2. تسجيل صوتي (إذا مسموح).

3. شكوى سابقة للبنك المركزي.

الأطراف:

- الموظف.

- البنك (لأنه تصرف باسمه).

التعويض المتوقع:

- بين 10,000–50,000 جنيه.

خلاصة عملية: البنوك حساسة للسمعة. غالبًا ما تتفاوض قبل المحاكمة.

الفصل التاسع والخمسون الضرر
المعنوي في قضايا الطيران: الإهانة من طاقم
الطائرة

الواقعة الشائعة:

مضيف/مضيفة يهين راكبًا بسبب لون بشرته أو

ملا بسه أمام الركاب.

الأساس القانوني:

- قانون الطيران المدني (المادة 33): يُحظر الإساءة للركاب.

- المادة 163 من القانون المدني.

استراتيجية الإثبات:

1. شهادة ركاب آخرين.

2. طلب تقرير من قائد الطائرة.

3. شكوى فورية لشركة الطيران.

الأطراف:

- المضيف/المضيضة.

- شركة الطيران.

التعويض المتوقع:

- بين 20,000–100,000 جنيه.

خلاصة عملية: احتفظ برقم الرحلة وتذكرة
الطيران. هما مفتاح الإثبات.

الفصل الستون خاتمة الكتاب: الضرر
المعنوي ليس رفاهية، بل حق قانوني

الضرر المعنوي ليس دعوى ثانوية، بل حق أساسي يحمي كرامة الإنسان في العصر الرقمي.

المحامي الناجح اليوم هو من يتقن:

- جمع الأدلة الرقمية.

- إعداد التقارير النفسية.

- صياغة الطلبات بدقة.

هذا الكتاب وضع بين يديك الأدوات العملية التي تحتاجها للفوز في هذه القضايا.

الرسالة الأخيرة:

لا تقل الضرر غير مالي.

قل: الكرامة لا تُقدّر بالمال، لكنها تستحق التعويض.

المراجع

النصوص القانونية

- القانون المدني المصري (المواد 163، 172)

- قانون المرافعات المصري (المواد 104 ، 198 ،
(241

- قانون العمل المصري (المادة 60)

- قانون حماية البيانات الشخصية (المادة 15)

- قانون الجرائم الإلكترونية (المادة 25)

الأحكام القضائية

- محكمة النقض المصرية (الطعن 1209 لسنة
71 ق)

- محكمة التمييز الإماراتية (الطعن 2020/456)

- المحكمة العليا السعودية (القرار 1438/345)

مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. القانون المدني للعلاقات غير المادية: نحو نظام قانوني لحماية القيم الروحية والمعنوية في العصر الرقمي

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. العدالة الروحية: نحو نظام قانوني يحمي الضمير الإنساني في العصر الرقمي

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. القانون الأخضر الوجودي: نحو نظام قانوني يحمي حق الطبيعة في البقاء والكرامة

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. الكرامة الرقمية: نحو نظام قانوني يحمي الوجود

الإنساني في عصر الذكاء الاصطناعي

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. العدالة الوجودية: نحو فلسفة قانونية تحمي حق الإنسان في أن يكون إنسانًا

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. العدالة ما بعد البشرية: نحو نظام قانوني يحمي الإنسانية في عصر الذكاء الاصطناعي المتقدم

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. العدالة التصالحية الوجودية: نحو نظام جنائي يُصلح دون أن يُهين

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. العدالة الزمنية: نحو نظام قانوني يحمي حق الإنسان في الزمن الوجودي

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. التجارة

الوجودية: نحو نظام تجاري يحمي حق الإنسان
في أن يكون إنسانًا في عالم الأعمال

- الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي. نظرية
الخطأ المعنوي في المسؤولية التقصيرية: إعادة
تعريف الضرر غير المالي في القانون المدني
العربي

الفهرس التفصيلي

الجزء الأول: الأسس القانونية للخطأ
المعنوي

1. نصوص القانون المدني العربي: تحليل مواد

المسؤولية التقصيرية

2. الفقه القضائي العربي: أحكام المحاكم العليا

3. الفقه المقارن: فرنسا، مصر، المغرب، لبنان

4. تعريف الخطأ المعنوي: ليس مشاعراً، بل اعتداء على حق قانوني

5. أنواع الأخطاء المعنوية: تصنيف قانوني دقيق

6. شروط قيام الخطأ المعنوي: خطأ + ضرر + علاقة سببية

7. الفرق بين الخطأ المعنوي والخطأ المادي: متى يُجمع بينهما؟

8. الأهلية في الخطأ المعنوي: هل يُسأل

القاصر؟

9. التقادم في دعاوى الضرر المعنوي: متى يبدأ؟

10. الاختصاص القضائي: أي محكمة تنظر الدعوى؟

الجزء الثاني: إثبات الضرر المعنوي

11. وسائل الإثبات المقبولة: الشهادة، التقارير الطبية، الوثائق الرقمية

12. التقرير النفسي: متى يُقبل؟ ومن يُعدّه؟ وما محتواه القانوني؟

13. الأدلة الرقمية: رسائل، منشورات، تسجيلات — كيف تُؤخذ دون انتهاك

الخصوصية؟

14. شهادة الشهود في الضرر المعنوي: هل تُقبل؟

15. الاعتراف القضائي: كيف تُجبر الخصم على الاعتراف؟

16. قرينة الخطأ: متى يُفترض الخطأ دون إثبات؟

17. عبء الإثبات: على من يقع؟

18. رفض الإفصاح: عقوباته وتأثيره على الدعوى

19. الخبرة القضائية: كيف تطلب خبيراً نفسياً؟

20. تقدير الضرر: معايير موضوعية، لا ذوقية

الجزء الثالث: التعويض والجبر

21. طبيعة التعويض عن الضرر المعنوي: جزائي أم تأديبي؟

22. معايير تقدير المبلغ: السن، المركز الاجتماعي، طبيعة الخطأ، التعمد

23. الحد الأدنى والحد الأقصى: هل يوجد سقف؟

24. التعويض الجماعي: متى يُعوّض أكثر من شخص؟

25. التعويض الرمزي: متى يُكتفى به؟

26. التنفيذ العيني: هل يُمكن إلزام الخصم
بالاعتذار؟

27. التعويض الوقائي: منع تكرار الخطأ

28. الفوائد القانونية: هل تُحسب على التعويض
المعنوي؟

29. الطعن في تقدير التعويض: أسباب القبول

30. التنفيذ: كيف تُنفذ حكمًا بتعويض معنوي؟

الجزء الرابع: الصيغ العملية
والاستراتيجيات القضائية

31. صيغة دعوى جاهزة للضرر المعنوي (نموذج
تطبيقي)

32. نموذج طلب تعيين خبير نفسي

33. نموذج طلب إفصاح عن حسابات السوشيال ميديا

34. تحليل حكم فعلي: محكمة النقض المصرية (الطعن 1209 لسنة 71 ق)

35. استراتيجية الدفاع ضد دعوى الضرر المعنوي

36. كيفية تقدير التعويض في قضايا التنمر الإلكتروني

37. دليل جمع الأدلة الرقمية خطوة بخطوة

38. كيفية التعامل مع شهود النفي

39. نموذج مذكرة رد على دفع الضرر غير مالي

40. استراتيجية التقاضي في قضايا الضرر
المعنوي

الجزء الخامس: تطبيقات متخصصة في
قضايا الضرر المعنوي

41. الضرر المعنوي في علاقات العمل: الإهانة
المهنية

42. الضرر المعنوي في قضايا الأسرة: التشهير
بين الأزواج

43. الضرر المعنوي في قضايا وسائل الإعلام:
التشهير الصحفي

44. الضرر المعنوي في قضايا التعليم: التنمر
المدرسي

45. الضرر المعنوي في قضايا الخدمات: الإهانة
من موظف خدمة

46. الضرر المعنوي في قضايا العقارات: الإهانة
من الجيران

47. الضرر المعنوي في قضايا الصحة: الإهانة من
طبيب

48. الضرر المعنوي في قضايا النقل: الإهانة من
سائق

49. الضرر المعنوي في قضايا التجارة الإلكترونية:
التشهير من بائع

50. الضرر المعنوي في قضايا الرياضة: الإهانة
من مدرب

الجزء السادس: القضايا المتقدمة وخاتمة الكتاب

51. الضرر المعنوي للشخصيات العامة: التحديات الخاصة

52. الضرر المعنوي عبر الحدود: قضايا السوشيل ميديا الدولية

53. الضرر المعنوي الناتج عن الذكاء الاصطناعي: التحدي الجديد

54. الضرر المعنوي الجماعي: التشهير بعائلة أو مجموعة

55. الضرر المعنوي في قضايا البيانات الشخصية: الانتهاك الخفي

56. الضرر المعنوي في قضايا التوظيف: الرفض
بسبب السمعة الرقمية

57. الضرر المعنوي في قضايا التعليم العالي:
التشهير الأكاديمي

58. الضرر المعنوي في قضايا البنوك: الإهانة
أمام الجمهور

59. الضرر المعنوي في قضايا الطيران: الإهانة
من طاقم الطائرة

60. خاتمة الكتاب: الضرر المعنوي ليس رفاهية،
بل حق قانوني

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف: د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي
في القانون

جميع الحقوق محفوظة وفقاً للاتفاقيات الدولية
لحقوق الملكية الفكرية